**Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol. 7, No. 3** **ISSN: 2788-6026**
**Doi: 10.54720/bajhss/2025.070302** **Pages: 20-32**

# الاقتصاد الإسلامي بين الأصالة والحداثة

م. د. علي سلمان محمود
الكلية التربوية المفتوحة، ديالى، 32001، العراق.
alimsms313@gmail.com

**الملخص**
تمثل الأصالة في الاقتصاد الإسلامي منهجية أساسية ترتكز على استمداد مبادئه وقواعده وأهدافه من المصادر التشريعية للدين الإسلامي الأساسية، وهي الكتاب العزيز والسنة المطهرة، مع الاسترشاد باجتهادات الفقهاء والعلماء المسلمين عبر العصور. وتهدف هذه الأصالة إلى بناء نظام اقتصادي يحقق العدالة والكفاءة والتنمية المستدامة، مع الحفاظ على القيم والأخلاق الإسلامية، اما الحداثة في الاقتصاد الاسلامي فهي منهجية أساسية ترتكز على استمداد مبادئه وقواعده وأهدافه من المصادر التشريعية للدين الإسلامي الأساسية، وهي القرآن العزيز والسنة المطهرة، مع الاسترشاد باجتهادات الفقهاء والعلماء المسلمين عبر العصور
**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد، الحداثة، الأصالة، التنمية، الكفاءة.

# Islamic Economics Between Authenticity and Modernity

Lect. Dr. Ali Salman Mahmoud
Open College of Education, Diyala, 32001, Iraq.
alimsms313@gmail.com

**Abstract**
Authenticity in Islamic economics represents a fundamental methodology based on deriving its principles, rules, and objectives from the primary sources of Islamic legislation, namely the Holy Qur'an and the Sunnah, while being guided by the efforts of Muslim jurists and scholars throughout the ages. This authenticity aims to establish an economic system that achieves justice, efficiency, and sustainable development while upholding Islamic values and morals. Modern Islamic economics is a fundamental methodology based on deriving its principles, rules, and objectives from the primary sources of Islamic legislation, namely the Holy Qur'an and the Sunnah, while being guided by the efforts of Muslim jurists and scholars throughout the ages.

**Keywords:** economy, modernity, authenticity, development, efficiency.

## المقدمة

### أولا: أهداف البحث

يهدف البحث إلى مجموعة من الأهداف، والتي منها:
1- ترسيخ مفهوم الاقتصاد الإسلامي، واستخدامه عند طرح بدائل لعلاج المشكلات الاقتصادية.
2- إبراز خصائص الاقتصاد الإسلامي وتمييزها عن الاقتصاديات الوضعية.

**ثانياً: إشكالية البحث**

ما هي الخصائص المميزة للاقتصاد الإسلامي عن غيره من الاقتصاديات الوضعية؟

**ثالثاً: منهج البحث**

تتبعت في سيري للبحث على المنهج الوصفي، والمنهج الاستقرائي.

**رابعاً: هيكلية البحث**

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث وفق الآتي:
المبحث الأول: التعريف بالاقتصاد الإسلامي: ويتضمن مطلبين:
المطلب الأول: التعريف بالاقتصاد الإسلامي ونشأته.
المطلب الثاني: المبادئ العامة للاقتصاد الإسلامي.
المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد الإسلامي.

## المبحث الأول
## التعريف بالاقتصاد الإسلامي

### المطلب الأول: التعريف بالاقتصاد الإسلامي ونشأته.

تناول الدين الإسلامي الحياة في مختلف المناحي سواء الروحية أو المادية، ولم يقتصر هذا الدين على عقائد الهداية الروحية فقط، بل جاء بالتوجيه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهذا المصطلح يعبر عنه بالإسلام دينا ودنيا وهو عقيدة وشريعة صالحة بكل مكان وزمان.

فالاقتصاد الإسلامي يمكن أن يعرف: بأنه هو مجموعة من الأصول والمبادئ الاقتصادية المنبثقة من الأخلاق والعقيدة الإسلامية، والتي تحكم النشاط الاقتصادي في الدولة الإسلامية كما جرت في آيات الكتاب والسنة المطهرة، والواجب تطبيقهما بما يلائم ظرف الزمان والمكان، وهو الذي يعالج المشاكل الاقتصادية للمجتمع حسب قوانين الدين الإسلامي لمناحي الحياة، وعليه فإن أصوله ومبادئه كافة التي جاء ذكرها في القرآن والسنة المطهرة مناسبة شاملة، فهي لا تقبل التعديل لكونها صالحة لكل مكان وزمان وبصرف النظر عن تغير الأمكنة والأزمنة [1]. و

فالحديث عن الاقتصاد الإسلامي بدأ في القرن العشرين بعد النصف الثاني، ويعد مضمن هذا الاقتصاد وجوهره مرتبطا بظهور الإسلام، وكتاب المرصاد في مسائل الاقتصاد» لعبد القادر المجاوي، ولعمر بريهمات، الذي كان من أول محاولات التأليف بالاقتصاد من منظور إسلامي، وفي مقدمة الكتاب، حيث جاء: فلما دلت النصوص والآيات المحكمة، وما روي من أحاديث نبوية تنص بأن الله خلق العالم لعمارته، فهي ترتكز على وفرة التنظيمات الاقتصادية، وقوانين صارت في المعيشة الدنيوية، وكان هذا العلم مفرقا في بطون الكتب والدواوين السامية، فيصعب ذلك الاطلاع على قواعده، واقتطاف أزهاره وفوائده، ظهر لنا أن تجمع تلك القواعد، لتكون بكل خير عوائده [2].

فأوائل المؤلفات للاقتصاد الإسلامي ككتاب الخراج لأبي يوسف القاضي، بينت كيف أن الإسلام نشر منذ بزوغه الأسس الفكرية والشرعية التطبيقية لعلم الاقتصاد، فمنذ العام الأول الهجري ظهرت الممارسات الفكرية والتطبيقية للاقتصاد الإسلامي. فمنذ بدر الإسلام أنشأ الرسول الأعظم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم في المدينة المنورة سوقا، وقام بوضع ضوابط لازمة للتعامل التجاري بما يضمن القضاء على الاحتكار والغلاء والربا والعين، واستصلاح الأرض وإقطاعها لمن يريد ذلك، والزكاة حرص على جمعها، وتنظيم الاستخدام للموارد المالية، والتأكيد على مفهوم العدالة بالمعاملات، واحترام حرية الأسواق، والملكية الفردية، وما جرى مجراها من أسعار ومعاملات ما ظلت في نظام شريعة الإسلام السمحة، ووضع القوانين اللازمة لحالات التوزيع والإنتاج والاستهلاك [3].

فقد كانت المعاملات الاقتصادية والمالية في الصدر الأول للإسلام محدودة في تفاصيلها بالمقارنة مع المعاملات التكنولوجية والمالية التي تجري في الحياة اليومية في الأسواق المالية، فالرعي كان اعتماد المجتمع المحلي عليه في ذلك الوقت، إضافة إلى العديد من التعاملات التجارية في أسواق المدينة التي أنشأها رسولنا الأكرم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم منذ بدر الإسلام، فقد روي عنه (حدثنا إبراهيم ابن المنذر، أنه قال: حدثنا إسحاق ابن جعفر ابن محمد، أنه قال: حدثنا عبد الله ابن جعفر، عن شريك ابن عبد الله ابن أبي عمر، عن عطاء ابن يسار، أنه قال: لما أراد نبي الله صلى الله عليه وسلم أن يجعل للمدينة سوقا أتى سوق بني قينقاع، ثم جاء سوق

المدينة وضربه بقدمه ثم قال: هذا السوق لكم، فلا يضاق، و لا خراج فيه ليؤخذ [4]. فعندما اتسعت رقعة الإسلام، اتسعت المعاملات الاقتصادية والتجارية، فدعت الحاجات لمزيد من التنظيمات والاستراتيجيات.

فبدأ انتشار الأبحاث الاقتصادية ومصنفات الفقه في العصر الإسلامي لمناقشة العديد من الأحكام الاقتصادية ككتاب: المبسوط لمحمد بن أحمد السرخسي، والمدونة لعالم المدينة مالك بن أنس، وبعد فترة زمنية تم صدور مجلة الأحكام العدلية والتي وضعتها لجنة من علماء الدولة العثمانية، لتنظيم وتقويم الجوانب الاقتصادية في تلك الدولة، بحيث كانت تحوي على شتى مواضيع في الأحكام المالية للمعاملات ، حيث بدأت بموضوع: البيوع، فالإتجارات، والكفالة، والحوالة، والأمانات، والغصب، والإتلاف، ثم الحجر، ثم الإكراه، ثم الشفعة، ثم الشركات ثم الوكالة، ثم الصلح، ثم الإبراء، ثم الأمور المتعلقة بالإقرار، والدعوى، والبينات والتحليف، ثم القضاء، إلخ. أما في الوقت المعاصر فقد ألفت الكثير من الأبحاث، وعقدت العديد من المؤتمرات، وكذلك الندوات، لأجل تأطير الأحكام المالية والاقتصادية للمعاملات بما يوافق حكم الدين.

**المطلب الثاني: مبادئ الاقتصاد الاسلامي**

فالاقتصاد الإسلامي مرتكزة مبادئ ثلاثة رئيسة متميزة عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى، فمنها مبدأ الملكية المزدوجة، ثم مبدأ الحرية الاقتصادية، ثم مبدأ العدالة الاجتماعية، وسيتم توضيح ذلك:

**1- مبدأ الملكية المزدوجة:**

**أولاً:** بداية اتفق الصدر الاعظم من علماء الاقتصاد المسلمين أن ما يملكه الإنسان من الأشياء في الدنيا هي ملكية اعتبارية مؤقتة فقط، لأن المالك الحقيقي لهذه الأشياء والأصول والمخلوقات هو الباري عز وجل فهو خالقها، ومبدعها جل جلاله، فقال جل شأنه:) **لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**) [5].

**ثانيا:** أقر اقتصاد الإسلام المبدأ المزدوج للملكية، والذي يقوم بدمج ملكية الفرد (الخاصة)، والملكية العامة مع الملكية الخاصة بالدولة فهو يعطى لكل حقه، ولهذا فهو لم ينتقل مع النظام الرأسمالي للملكية، والذي يهدف إلى الاهتمام بالملكية الخاصة فقط، باعتبارها المبدأ الأساسي لها، ولا مع النظام المشترك الذي يعنى بالملكية العامة وتكون مرتكزها العام، فقد ذكر عن صاحب المسند وغيره من أهل الحديث أن الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام قال: المسلمون شركاء في ثلاثة الكلأ والماء والنار [6]. وبصفة أخرى أنه يصح القول بأن اقتصادنا الإسلامي يعتني بالملكية العامة، وبالخاصة على حدا، وخصص لكل واحد منها مجالاً خاصاً ترسوان فيه، حيث أوجد الاقتصاد الإسلامي نظاماً قائماً مستقلاً يستند على الملكية المزدوجة التي تجمع بين النظامين من الملكية الرأسمالية والاشتراكية، مبني على قواعد وأسس أصولية فكرية قريبة التوافق مع الدين الإسلامي.

**2- مبدأ حرية الاقتصاد:**

في الإسلام الحرية الفردية الاقتصادية مشروعة، بحيث أن للمسلم الحرية في التملك والتصرف بالمشاريع الخاصة، والممارسة للنشاطات المالية والتجارية بحسب ضوابط الشرع المرتكزة في القرآن والسنة المطهرة دون الأضرار بالأخرين. هذه الممارسة الاقتصادية للأفراد تتيح لهم أن يستثمروا أموالهم الخاصة في المناخات أو الاستثمار وفق الشريعة، أو بالادخار وفق الطرق المتاحة، وتكون تلك الحرية بذلك هي وسيلة لتحقيق المصالحة العامة لكل المجتمع. قال الباري عز وجل: (**وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ**) [7].

**3- مبدأ عدالة الاجتماع**

حيث تمثل الركيزة الثالثة من ركائز الاقتصاد الإسلامي، هذا إذ لم ينس المسلمون المفهوم التجريدي العام للعدالة الاجتماعية، ولم ينادونها بشكل مفتوح مطلقا أو كلها في المجتمع الإنساني، والتي لا تتفق في طرق العدالة للمجتمع الانساني باختلاف الأفكار الحضارية لها، ومفهومها للحياة. ولقد حدد الدين الإسلامي هذا المفهوم ضمن المخطط الاجتماعي المعين، واستطاع فيما بعد أن يُرَكب هذا التصميم في واقع اجتماعي مليء بمفهوم العدالة الاجتماعية الإسلامية. من تلك المفاهيم في الاقتصاد الإسلامي استناد ملكية المال لله تبارك وتعالى، بالإضافة إلى استخلاف المجتمع الانتفاع بذلك المال، وحينما يصبح الفرد ثانيا أو بديلا عن البلد يتصرف بذلك المال لما يصلح للمجتمع، وإن من مسؤولية الدولة تولي وإدارة هذه الأموال والمصادر لكونها وكيلا للمجتمع ووالية عليه. يقول الخليفة الراشد عمر ابن الخطاب رضوان الله عليه: ولو أن عناقا جراء ذهب بشاطئ العراقي الا حمد بهما عمر في الآخرة .إضافة إلى ما سبق ذِكْرُه، فإن هناك صفتان أساسيان لاقتصادنا هما الأخلاقية والواقعية.

فالاقتصاد الإسلامي واقعي في غايته لأنه يستهدف في قوانينه وأنظمته غايات تنسجم مع الواقع الإنساني بطبيعته وخصائصه العامة ومخططه الاقتصادي يقيمه دائما على أساس الواقعية لنظرة للإنسان، ويتوخى الاقتصاد الإسلامي الغايات المتفقة مع النظرة الأخلاقية، فالاقتصاد الإسلامي لا يهتم بالجوانب الموضوعية فقط لتحقيق الغايات، بل بالعامل الطوعي والنفسي أيضا، وذلك لإتباع

الطرائق التي يمكن بواسطتها أن تتحقق الأهداف، ولذلك جعل الدين الإسلامي من فرائض المال الزكاة والخمس مثلاً كعادات شرعية تدفع العبد للمساهمة في تحقيق غايات متنوعة للاقتصاد الإسلامي بشكل واعٍ ومقصود ذلك طلب لرضى الله جل جلاله والتقرب له.

وأما ما يتعلق بالأهمية الأخلاقية للاقتصاد الإسلامي، وإنه يمكن القول أن النظام هذا قد بنى أساساً راسخاً ينصف فيه الضعيف ويحمى الفقير، ويصون حقه في مال الأنسان الغني، وحيث أن الرسول الأكرم المصطفى عليه السلام شدد على أهمية الأخلاق الحسنة عند أهل التجارة، والمتعاملين معهم، قال النبي الأكرم صلوات الله عليه خيركم أحسنكم أخلاقاً رواه البخاري، وقال: إن أحبكم إلى أحاسنكم أخلاقاً [8].

**المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد الإسلامي**

للاقتصاد الإسلامي خصائص متعددة تميزه عن غيره من الاقتصاديات نتناول منها ما يأتي:

**1- اقتصاد رباني:**

فالاقتصاد الإسلامي يستمد مبادئه وقواعده التي تحكم العلاقات المتنوعة للمتغيرات الاقتصادية من المصادر الأساسية للدين، وهي الكتاب العزيز والسنة المطهرة، ولهذا فالاقتصاد الإسلامي يجعل الحلول التي يطرحها هنا تتصف بالموضوعية وأنها قابلة للتنفيذ في كل مكان، وفي كل زمان، وإذا تم استيفاء شروطها والأخذ بأسبابها، فإن أثرها يظهر سريعا، لأن الذي أتم وضع هذه الشروط والمبادئ هو الباري جل وعلا والذي قال في محكم التنزيل: (**هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ** ) [9]. فهذا يتطلب منا التوقف مع خصلة مهمة من خصال اقتصادنا الإسلامي التي تميزه عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى، وهو أنه نظام اقتصادي رباني [2]، [10].

**2- اقتصاد خلقي:**

فالاقتصاد الإسلامي يقوم على رزمة من القيم الأخلاقية والتي تعد الفاعل الرئيسي والمحرك الأساسي لأفراد المجتمع على التنمية والازدهار للاقتصاد. ومنها الأمانة، والقيم، وعدم الظلم، والعدالة. وأما عن القيم الأخلاقية الكبيرة التي وصلها الدين بالاقتصاد فهي المشروعية. وتمثل الوعاء الذي يوضع فيه كل مطلب اقتصادي سواء كان المطلب يتعلق بسلوك الأفراد صانعا، أو منتجا، أو تاجرا، أم بالسلوك التي تتبعها الدولة مع وظائفها ومسؤولياتها الاقتصادية، وسواء كان هذا الأمر على مستوى دولي أم في إطار محلي، وسواء كان على مستوى شخصية اعتبارية أم طبيعية.

والقرآن العزيز قد عبر عن هذه المشروعية بمفهوم الحلال، وهذا التعبير له دلالته، ويمكن أن تستشف من الآراء التي ذكرها أهل التفسير للآيات التي قد جاء به هذا المفهوم، ومن آيات الكتاب العزيز التي وصلت الاقتصاد بمفهوم الحلال، قول الباري جل وعلا: (**يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ**) [11]، وقول الباري عز وجل: (**فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ**) [12]، وهذه بعض الآيات التي ربطت الاقتصاد بالحياة، وفي الكتاب العزيز آيات كثيرة تتضمن هذا المبنى. ولذا قد حدث كثير من المشكلات الاقتصادية بسبب انفصال الأخلاق عن الاقتصاد، ومثال ذلك، هي الأزمة المالية العالمية عام 2008م التي وقعت في بورصة وول ستريت بالولايات الأمريكية، والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة عالمية والتي عرفت في أدبيات الاقتصاد بالكساد الكبير Great Depression والفساد الأخلاقي كان السبب الرئيسي لوقوعها عند من كانوا يملكون القرار الاستثماري، والقرار المالي.

وهذه الحقيقة قد تنبه لها الغرب فجعلوا يدرسون مفهوم الأخلاق وتعرف بالإنجليزية Ethics كمنهج تكميلي للحصول على شهادات دولية متخصصة في المجال الاقتصادي والأعمال والمال، بعد أن كانوا يباعدون بين الاقتصاد والأخلاق سواء على المستوى الأكاديمي عند مدارسة مفردات علم الاقتصاد الوضعي، أو على مستوى عملي في معاملات الاقتصاد اليومية والمالية [10].

**3- الاقتصاد المعياري:**

الاقتصاد الإسلامي يتصف بتتبعه المنهج المعياري في تحليل الظواهر الاقتصادية ومشكلاتها، بحيث يعبر هذا المنهج عن تفسير للوقائع الاقتصادية بما يناسبها، وهو المعروف في أدبيات الاقتصاد Normative Economics وذلك بغية تحقيق الكفاءة الاقتصادية، لاستغلال الموارد الاقتصادية وتخصيصها، والتي تسعى لتحقيق توازن كلي على مستوى الاقتصاد Macroeconomics، ويؤدي ذلك إلى اتساع الأرباح والعوائد للأفراد على المستوى الاقتصادي الجزئي Microeconomics

**4- اقتصاد الجمع بين التطور والثبات [13]:**

وذلك يعني أن السياسة الثابتة التي يتبعها الاقتصاد الإسلامي: هي في نفس الوقت (سياسة متطورة). فهي ثابتة من حيث أصولها الاقتصادية التي وردت في نصوص القرآن والسنة. فهي غير قابلة للتغيير أو التبديل، ويخضع لها المسلمون في كل زمان ومكان، بغض النظر عن أشكال الإنتاج السائدة، أو درجة تطور المجتمع، وهو ما نعبر عنه باصطلاح (المذهب الاقتصادي الإسلامي)، وهي

أيضا سياسة متطورة، وذلك من حيث تفاصيل تطبيق هذه الأصول بما يتلاءم وظروف الزمان والمكان، ومن ثم تتعدد أو تختلف التطبيقات الإسلامية باختلاف المجتمعات، وهو ما نعبر عنه باصطلاح النظام أو النظم الاقتصادية الإسلامية [14] ، [15].

**الاقتصاد الإسلامي يتصف بالجمع بين خاصية التطور والثبات في آن واحد ويساعد أيضا في ضبط التطورات الحيوية والحركة البشرية،** فلا تمضي شاردة على غير هدى، لأن خصائص الاقتصاد الإسلامي يهتم بوجود ميزان ثابت للإنسان يرجع إليه في كل تطور يتعرض له، وما يجد في حياته من ظروف وملابسات وارتباطات فيعرضها بهذا الميزان ليبصر هل أنها بعيدة أو قريبة من الحق والصواب، حتى يصبح في دائرة مأمونة لا يسقط في التيه.

**5- اقتصاد يجمع بين المصلحة الخاصة والعامة:**

ينفرد الدين الإسلامي بسياسته الاقتصادية المتميزة، التي جمعت بين المصلحة الخاصة والعامة، أي الاهتمام بمصلحة الفرد، مع اجتناب هدر مصالح المجتمع، لأنه دين الاعتدال والوسطية، ويقول الباري جل وعلا: **(وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)** [16]، وليس مراده الوسط البيئي المعروف بل الوسطية النسبية، فسمة وأسلوب الإسلام في نواحي الحياة كافة الاعتدال، فحفظ التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع هو قوام السياسة الاقتصادية الإسلامية، ويقول الباري جل وعلا:( **لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ)** [17]، ويقول النبي عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم لا ضرر ولا ضرار [18]، وقوله في الحديث: أن قوما ركبوا سفينة فاقتسموا لكل منهم موضع فقر رجل منهم موضعه بفأسه فقالوا له ماذا تصنع قال مكاني اصنع فيه ما أشاء فإن أخذوا على يديه نجا ونجوا وإن تركوه هلك وهلكوا[8].

ان المبدأ الرأسمالي الاقتصادي ينظر الى أن الفرد هو محور الوجود والغاية منه، فالمصلحة الشخصية للفرد هي موضع اهتمامه دون الاهتمام بالمصلحة الجماعية، وهو السر في منح كامل الحق ومطلق الحرية في الملكية الاقتصادية، وهذا النظام يعلل موقفه هذا من الفرد أنه لا تعارض بين مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد، فالفرد حين يعمل على تحقيق مصلحته الشخصية فإنه يحقق مصلحة الجماعة في الوقت نفسه، لكن التقديم هذا لصالح الأفراد له مآثر سيئة من أهمها انتشار البطالة، وكثرة الأزمات الاقتصادية، وظهور الاحتكار، والتفاوت الكبير بين دخل الأفراد [19].

أما الاقتصاد الاشتراكي فهو نظام: يجعل المجتمع هو هدفه فيهتم بمصلحته أولا ويقدمها على الفرد. ومن ثم تدخلت الدولة في كل أوجه النشاط الاقتصادي، وقامت بمنع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وهو بهذا يبرر ذلك بأنه حين يرعى مصلحة المجتمع وحدها، إنما يحقق بطريقة غير مباشرة مصلحة الفرد، فان الفرد لا يعيش إلا في مجتمع وأن قيمته هي بحسب قيمة مجتمعه، وأن تقدمه وانفتاح ملكاته هي بحسب درجة نمو وتطور هذا المجتمع [20]،[10].

## المبحث الثاني

## مفهوم الأصالة والحداثة

ويتكون من ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول: الأصالة في اللغة والاصطلاح.**

**أ ـ في اللغة: للأصالة معنيان أساسيان**

الأول هو الصدق (authenticate) ويقال على وثيقة أو عمل صادر حقا عن صاحبه ويقابله المنحول يقول: النسخة الأصلية أو الأصيلة وهي النسخة التي كتبها المؤلف بيده، أما بالنسبة للمعنى الثاني هو الجدة والابتكار (originate)، وهو امتياز الشيء أو الشخص على غيره بصفات جديدة صادرة عنه [21]. فالأصل وهو ما يبنى عليه غيره، الأصول: جمع أصل وهو في اللغة، عبارة عما يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره، وفي الشرع عبارة عما يبنى على غيره ولا يبنى هو على غيره فالأصل ما يثبت حكمه بنفسه. [22]. أصل الشيء جعل له أصلا ثابت يبنى عليه، تأصل: أصل واستأصل الشيء نزعه بأصله، فالأصالة في الرأي الإتيان بفكرة مبتكرة في النسب عراقته [23].

وأصل الشيء: أسفله، ومنه أساس الحائط: فهو أصله، والشيء إذا (استأصل) ثبت وقوع أصله، ثم أصبح أكثر، ويقال إن الاصل في كل شيء هو ما يستند ذلك الشيء إليه، فالوالد أصل للولد، والجدول أصله النهر، ويجمع على (أصول). فالأصل في النسب بالضم أصالة يقصد به الشرف، فهو (أصل) مثل كريم و (أصلته) تأصيلا جعلت له (أصلا) ثابتا يبنى عليه، والقول إن فلان لا أصل له ولا فصل. قال الكسائي:(الأصل) الحسب والفصل النسب، وقال ابن الأعرابي: (الأصل) العقل و(معنى الأصيل من العشي وهو وقت ما بعد صلاة العصر إلى الغروب وجمعه (أصل) بضمتين أو (استأصلته): بأصوله، ومنه يقال: أن الله تعالى استأصل الكفار أي أهلكهم جميعا [24].

الأصل أسفل كل شيء ويجمع أصل على أصول، وأصل ككرم صار ذا أصيل أوثبت ورسخ أصله، كتأصل والرأي نجاد، والأصيل: الهلاك والموت، كالأصيلة (فيهما)، واصل: دخل فيه وأخذه بأسليته [24]. أصل وقطع أصيل، مستأصل، وأصل الشيء: قتله علما فعرف أصله ويقال: إن النخل بأرضنا الأصيل، ورجل أصل له أصل، ورأي أصيل تله أصل، ورجل أصيل ثابت الرأي عاقل، وقد أصل أصالة مثل ضخم ضخامة، وفلان أصيل توقد أصل رأيه وانه الأصيل الرأي والعقل، أصيل ذا أصالة [25].

الأصل: بمعنى أسفل الشيء والحسب وجمعه أصول، وجاء في القرآن الكريم قوله تعالى في سورة الصافات: (إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ) [26]. وفي سورة إبراهيم: (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ) [27]. ومن مدلولات الأصالة القاعدة وأصل كل شيء أسفله أيضا الدوام والاستمرار فيقال بأن النخل بأرضنا الأصيل أي هو بها لا يزال ولا يفنى [28].

**ب اصطلاحا:**

الأصالة الانكفاء نحو الماضي والاحتماء فيه، وعدم الخروج به إلى الإفادة منه في معالجة الواقع المعاصر واستشراف أفاق المستقبل على ضوء تلك المعطيات، لأن حياة الأمم والأفراد لا تخرج عن كونها حلقات متكاملة تؤسس كل منها على الأخرى [29]. الأصالة هي التمسك بالأصول واستلهامها. يعرفها الدكتور عطاء الرحمان الندوي: هي العودة إلى الرسوخ والجذور والأصول والثبوت في تاريخ الإسلام وشريعته الخالدة والارتداء إليها شكلا ومضمونا [30].

كذلك عرفها أنور الجندي في قوله: الأصالة تنصب على رفض مقولة كتاب التغريب بأن أسلوب الغرب هو المنطلق الذي يستطيع به المسلمون أن يحفظوا كيانهم ويحققوا وجودهم ويقيموا مجتمعهم [31]. فيذهب هيدغر أن المقصود من الاصالة: أنها هي الهواجس والمشاعر التي تصدر من صاحبها، فالشخص الذي يكون تفكيره ناتج عن البيئة أو الرأي العالم وكلامه لا يصدر عن نفسه، لا صلة له بالواقع، اذا لا يكون أصيلا [21]، [32].

فالأصالة هي التزام ثقافة الأمة بأصول تشكل بنيتها الداخلية الهيكلية التي يلتف حولها، ويركز إليها الجسم الثقافي العام، وتتعين هذه الأصول بجملة من المفاهيم المحورية والقيم الأساسية التي تميز ثقافة ما عن غيرها من الثقافات [33]، [34]. فالأصالة في ثقافة ما هي جذورها الأصيلة، وثوابتها المستمرة أي هويتها المستقلة للبصمة التي تميزها عن غيرها من ثقافات أم الحضارات الأخرى، فكل أصالة متميزة هي هويتها وجوهرها وحقيقتها وثوابتها [35]. فالأصالة تعني التجانس في الزمان والتواصل في حياة الشعوب وأن يكون حاضرها استمرارا لماضيها ومستقبلها استمرارا لحاضرها، فلا ينفع الانفصام في شخصيتها ولا تحدث الازدواجية في ثقافتنا بين أنصار الأصالة والمعاصرة بين دعاة القديم وبين دعاة الجديد [36].

**المطلب الثاني: الحداثة في اللغة والاصطلاح**

أخذ مفهوم الحداثة La mordenite حيزا كبيرا في الفكر الحديث والمعاصر بمختلف مناحيه واتجاهاته خاصة وأنه من المفاهيم الغامضة إن على مستوى المفهوم أو التسمية يصعب تحديد مجاله إذ يقع في مفترق طرق الأبحاث الفلسفية والأدبية والاجتماعية، وقبل الخوض في مفهوم الحداثة عند العرب لابد أن تعرج عن مفهومها اللغوي والاصطلاحي.

**أولا: المفهوم اللغوي للحداثة**

جاء في لسان العرب لابن المنظور: في الحديث انه نقيض القديم والحدوث خلاف القدمة، حدث الشيء أي حدث حدوثا وحداثة، وأحدثه هو، فهو محدث وحديث، وكذلك استحدثه [28]، والعرب تستخدم حدث مقابل قدم أي ما بمعنى: أن الحداثة تعني الجدة والحديث يقصد به الجديد، وجاءت في كلمة الحديث، عن الازهري في معجم تهذيب اللغة: شاب حدث فتى السن، والحديث: الجديد هو من الأشياء [37]. والملاحظ أن لفظة الحداثة لا تخرج عن إطار التمرد والثورة عن كل ما هو قديم والدعوة إلى الجديد.

أما في الثقافة الغربية فيقع اللبس بين مصطلحين هما mordenite وmodernismفتتتم ترجمة كلاهما إلى اللغة العربية فيقابلان بمصطلح الحداثة الذي يختلف عن التحديث modemisationوالبعض يذهب على أنها مشتقة من الجذر modeوهي الصفة والشكل، أو ماهية الشيء، فالألفاظ العربية مرتبطة بما له أكثر من دلالة عما يقع أنه يحدث، فالشكل ليس هو المهم ليس هو الصورة التي تبرز، فإن ما يحدث بواقعتيه وراهنتيه [38]. يقول الباحث المغربي علي وطفة يأخذ مفهوم الحداثة La modemitéمكانه اليوم في حقل المفاهيم الغامضة. وهذا المفهوم إذا كان يعتريه الغموض كبير في بنية الفكر الغربي الذي أوجده، فإن هذا الغموض يكثر في ثقافتنا العربية ويأخذ مداه فيوجد نفسه إشكالية فكرية هامة تتطلب بذل مزيد من الجهود العلمية لتحديد محتوياته وتركيباته وحدوده [39].

ويعد مفهوم الحداثة من المفاهيم التي اكتنفها الغموض واللبس على مستوى بيئتها عند العر ب وقد ارتبط مفهوم الحداثة في البداية بكل ما هو جديد إذ لم ينحصر معناه في مجال معين ويقول الباحث جان بوديار في ذات الشأن ليست الحداثة مفهوما سوسيولوجيا أو

مفهوما سياسيا أو مفهوما تاريخيا يحصر المعنى وإنما هي صيغة مميزة للحضارة تعارض صيغة التقليد ومع ذلك تظل الحداثة موضوعا عاما يتضمن في دلالته إجمالا الإشارة إلى التطور التاريخي بأكمله وإلى التبدل في الذهنية [38]. فالحداثة ليست اتجاها في الأدب والنقد فحسب بل هي نمط في الحياة والأفكار والآراء منهج تغييري انقلابي غير قار وثابت يتجدد باستمرار يرفض الانصياع لكل ما هو قديم ويدعو إلى التطور والتجديد وإعادة بناء الأنسان من جديد لنحو أفضل.

الحداثة في مفهومه بالتمسك بالماضي أو ما هو قديم أو حتى التمسك بالحاضر الذي بدوره سيكون قديما إنها فكرة متجددة عن الاستعداد للتغيير وقابلية للانفتاح عن ما هو جديد ومبدع ومفيد يرقى بالفن والأنسان إنه من الصعب الإلمام بكل المفاهيم والتعريفات الغربية لمفهوم الحداثة في موطنها الأصلي غير أنها ليست اتجاها في الأدب والنقد فحسب بل هي نمط في الحياة والأفكار والآراء منهج تغييري انقلابي غير قار وثابت يتجدد باستمرار يرفض الانصياع لكل ما هو قديم ويدعو إلى التطور والتجديد وإعادة بناء الأنسان من جديد لنحو أفضل في كل فترة من الزمن.

**ثانياً: الحداثة عند العرب**

إذ كان من غير الممكن الثبات على مفهوم الحداثة عند الغرب في مجالها الأصلي فمن غير الممكن تقييد الفهم عند العرب لا مور كثيرة أبرزها انتقال التذبذب وعدم استقرار المفهوم من خلال الترجمة من جهة وعدم تمكن النقاد ومنظري الأدب العرب في الاتفاق على تعريف دقيق للحداثة لذا ستكتفي فيما يلي بعرض جملة من التعاريف الشائعة في ذات الموضوع فالمهتمون يجمعون على أمرين يخصان الحداثة في أصلها العربي أحدهما أن هذا الاصطلاح قد دخل إلى مجال التداول في الثقافة العربية و تفكيرها وهو سبب تأثرها بمفهوم الحداثة في الفكر الغربي، والأمر الأخر: أن الأخذ بهذا المفهوم دخل في الفكر العربي بعد منتصف القرن العشرين، وما حصل من أحداث في الحرب العالمية الثانية برزت جماعة الفنون والحريات التي أشهرت شعارات تفيد رفع القيود عن الفن من الدين والوطن والجنس [38]. وقد برز هذا الأثر الغربي في أول مجلة عربية مهتمة بالتحديث ومختصة بالشعر والتي كان يصدرها يوسف الخال سنة 1957 هي مجلة شعر التي تبنى فيها الأصوات الشعرية الحديثة.

ويعرف يوسف الخال الحداثة في الشعر إبداع وخروج به على ما سلف، وهي لا ترتبط بزمن، وكل ما في الأمر أن جديدا ما طرأ على نظرتنا إلى الأشياء فانعكس في تعبير غير مألوف والحداثة لا تكون باتباع أشكال تعبيرية شعرية معينة، بل باتخاذ موقف حديث تجاه الحياة ومنها تجاه القصيدة [40]. ويضيف أدونيس في السياق ذاته الحداثة هي موقف معرفي أدى إلى تغيير نظام الحياة، وهذا الموقف المعرفي يقوم على أن الإنسان هو مركز العالم ومصدر القيم، وعلى أن المعرفة اكتشاف للمجهول الذي لا ينتهي، وعلى أن مصدر القيم ليس غينيا، وإنما هو إنساني [41].

**المطلب الثالث: ما بين الأصالة والحداثة**

شغلت مشكلة الأصالة والحداثة (المعاصرة) العديد من المفكرين وهذا راجع إلى تأثرهم بالتيار الغربي محاولين تطبيقه على التراث العربي شرط وجوب المحافظة على قيمنا من عادات وتقاليد والدين، ومن أبرز من نظروا واهتموا بهذه الثنائية المفكر العربي الدكتور زكي نجيب محمود الذي بدوره كان له موقفا خاص، خاصة حول دراسته للتراث الذي في والوهلة الأولى قطع علاقته به تماما ثم عاد لدراسته من جديد، محاولا بذلك أن يجد حلا لقضية الأصالة والمعاصرة وهذا ما سنراه في هذا المطلب:

الحداثة هو مصطلح دار حوله اختلاف كثير في تعريفه وتحديد المطلوب منها فقد كان هناك الكثير من التعريفات، فقد أصبح من الصعب جدا أن نجد تعريف يمكن أن يجمع عليه المهتمون و الباحثون بهذا الشأن، بل نجد كل مشتغل بعلم أو فن أو مجال معين قد ما يلائم اهتمامه او فنه او علمه فلا يكاد يتفق باحثان على مفهوم الحداثة في رأيهما و فكرهما، ويظهر التنوع والتباين في تعريف الحداثة و خاصة في مجال العلوم الإنسانية كعلم الاجتماع وعلوم الدين المختلفة والفنون كالأدب والشعر وكذلك العلوم الأخرى فالمتتبع لهذه اللفظة في هذه الآداب والفنون والعلوم يجدها أنها مجرد توصيف للحداثة وشرح لها[40]. وعلى ذلك تمثل الأصالة معياراً توزن به الأفكار، ويحكم عليها من خلاله بالصحة أو الخطأ، وبالحق أو البطلان ومن ثم يُحدد هذا المعيار موقف المفكر المسلم من أي فكرة قديمة أو طارئة من حيث القبول أو الرد، وتمثل الأصالة كذلك محتوى كبيراً من الاجتهادات التربوية التي تمت في الماضي والحاضر انطلاقاً من الكتاب والسنة.

وتمثل الأصالة أيضاً المنهج السليم الذي يحدد القواعد التي يستند إليها العقل البشري في ابتكار أفكار تربوية جديدة انطلاقاً من الكتاب والسنة، وكذلك في الحكم على أفكار معينة بالصحة أو الخطأ وفقاً للمعيار الكتاب والسنه فالأصالة تمثل الكيان الحضاري للأمة الإسلامية الذي يشمل العقيدة والنظم والقيم والمذاهب والمدارس التي تشكل بدورها الهوية والانتماء والشعور بالتجانس البشري [41]. وعلى الرغم من أن الأصالة في جانب من جوانبها تنتمي إلى الماضي، لأنها تعتمد على الكتاب والسنة، فإن هذا لا يعني أن الأصالة

تدفع المجتمع إلى أن يعيش في ماضيه دون حاضره، وأن يحمد على وضع تاريخي ويتشبث بفترة واحدة منه، كما يزعم البعض [42]. والسبب في ذلك أن الكتاب والسنة معيار تقاس به الأفكار وتعتبر به النظريات التربوية، وهذا المعيار غير مفيد بحدود الرمان والمكان، بل إنه يصلح لتوجيه الإنسان اعتقاداً وفكراً وسلوكاً في كل زمان ومكان وبعد ذلك من سمات الوحي التي يختلف بها عن الفكر البشري المقيد محدود الزمان والمكان [43]. ولا تدفع الأصالة إلى الجمود الذي يدعيه البعض بل إن الأصالة الحية مجموع من الإيحاءات والمحرضات على العمل، وأحيانا مجموعة من الإمكانات [41].

فالأصالة تبرز لنا المعايير والمقاييس المنضبطة في القبول والرفض، فهي تبين لنا الجدار الآمن والتي يمكن ضمن هذا الحاجز تبين لنا إمكانية مجالات التفاعل مع واقعها وقدرتها على نفي منجزات الحضارة من غير الاندماج فيها أو الحذر منها [43]. فالتجديد للدين إن كان مشروعا بوصف عام، فالفقه أولى بالتجديد في جوانب هذا الدين، لكونه جانبا عمليا مرنا متحركا والذي يطلب منه المواجهة في كل جديد وطريف بالحكم والبيان والفتوى. لكن ما مفهوم التجديد؟ وما حده؟ هل يخالف الأصول التي نود أن نحفظها للفقه الإسلامي، شأنها هو شأن كل أصيل في التراث الإسلامي؟ وهل أصاب الفقه الإسلامي من التجديد المنشود هذا فهل هذا كل شيء ام هناك أشياء أخرى؟ أم هناك أمور أخرى يسعى لتحقيقها المهتمون بهذا الشأن؟ فالذي نجده أنه لا خلاف بين التأصيل والتحديث والذي أثبته فأقول: لا تنافي أبدًا بين الأصالة والتجديد، إذا تمكنا من بيان مفهوم كل منهما وجعلنا هذا المعنى في مكانه الأمثل، فالخلاف في الثقافات هو ناتج عن الاختلاف المفاهيم، وعدم استقرار الدلالات ومن اهم الألفاظ التي لها مكانة وقوة في الاستدلال كالمصطلحات ذات المعنى الأصيل الثابت، فعدم الاستقرار والتذبذب بالمعنى جعل هذين اللفظين محل اختلاف يستخدمها من شاء كم يشاء. فمعنى الأصالة الثابت والمستقر والمتعارف عليه بين الباحثين في مختلف المجالات انها ضد الدخيل والمزيف وهذ الأمر بعيد كل البعد عن الثقافات العربية في مختلف فنونها ولا يمكن أن يرتبط بنا من قريب او بعيد، ودليل ذلك ان أننا أصلاء بالتمسك بما هو مستقر وثابت ونقدمه للمتلقي بمفاهيم وأدوات التجديد بما يلائم كل عصر ومرحلة [41].

## المبحث الثالث

## الاصالة والحداثة في الاقتصاد الإسلامي

ويتكون من ثلاث مطالب:

**المطلب الأول: الأصالة والحداثة في الاقتصاد الإسلامي:**

أن الفقه واحد من العناصر التي تهتم حضارتنا الإسلامية العربية، فظهر المهتمون والباحثون بهذه الحضارة القيمة هي حضارة قانونية بالإضافة الى الصفات والخصائص الأخرى لأن الشريعة هي مستند هذه المعاني، فالشريعة الغراء قد ضبطت كل سلوكيات الشخص وهي متعلقة به وملازمة له طوال حياته وفي جميع مراحله الى وفاته، فهذا الضبط المتناهي للشريعة الإسلامية بالإنسان بأن تهتم به وتشرع له الأحكام في حياته وبعد مماته. ومن غير الممكن أن نؤدي حق هذا الفقه المتكامل والشامل و يظهر هذا المكان المرموق والأصيل ما يظهره العلماء الأفذاذ في كتبهم وجمهورهم في محافلهم و مجالسهم و مؤتمراتهم العلمية وما يظهر مكانة الفقه الإسلامي الفذ و المتمكن انه يثبت لكل حادثة حكمها، وهذا يرجع ألا الأصول الثابتة و المستقرة بل أن شئت فقل معصومة ولا يتسرب لها الخطأ بكل حال، فالفقه الإسلامي متميز بخصائصها وغاياتها وأسسها و مرتكزاته فهذه الأمور تنسحب على الشريعة الإسلامية أيضا فمن غير الممكن أن نحصر هذه المزايا والخصائص في مؤلف أو كتاب بل ذلك يحتاج ما لا يمكن حصره من تجدد الحوادث و ما يلائمها من أحكام بما لا يخرج عن الأصل الجامع، فمن غير الممكن أن نحصر هذا الأبداع والتجدد في كلمات محدودة و لكن لنا أن نظهر من خلال الأصول العامة والتي منها تتفرع الفروع و يبنى عليها ما يجد من مستجدات ومنها:

1- الأساس الرباني.
2- الأساس العقائدي.
3- الأساس الإيماني.
4- الأساس الشمولي.
5- الأساس العالمي. [44]، [45].

---

وتمثل الأصالة في الاقتصاد الإسلامي، الذي هو جزء من الفقه الإسلامي والذي يتناول فقه المعاملات بشكل خاص كما هو معلوم، منهجية أساسية ترتكز على استمداد مبادئه وقواعده وأهدافه من مصادر التشريع الإسلامي الأساسية، وهي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، مع الاسترشاد باجتهادات الفقهاء والعلماء المسلمين عبر العصور، وتهدف هذه الأصالة إلى بناء نظام اقتصادي يحقق العدالة والكفاءة والتنمية المستدامة، مع الحفاظ على القيم والأخلاق الإسلامية. والأصالة بهذا المفهوم لا تعني الجمود أو الانغلاق على الماضي، بل هي الانطلاق من ثوابت عقائدية وتشريعية راسخة لتوجيه النشاط الاقتصادي وإنها تمثل الهوية الذاتية للاقتصاد الإسلامي

التي تميزه عن النظم الاقتصادية الوضعية الأخرى، وتضمن استجابته للمقاصد العليا للشريعة الإسلامية، والمتمثلة في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

تكمن أهمية الأصالة في قدرتها على تقديم حلول ذاتية للمشكلات الاقتصادية من خلال الانطلاق من مبادئ الشريعة، يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يقدم حلولاً مبتكرة تتناسب مع قيمه وأهدافه، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال منع الممارسات الضارة وتشجيع العدالة والتكافل، والحفاظ على الهوية الإسلامية في ظل العولمة والتحديات الفكرية والاقتصادية المعاصرة، تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي لا تقتصر على الجانب المادي فقط بل تشمل الجوانب الروحية والأخلاقية والاجتماعية [46].

أما الحداثة (المعاصرة) فهي مفهوم مرتبط بموقف الإنسان من الفكر الذي يعاصره من حيث القبول أو الرد أو التعديل أو الإضافة بناء على معايير تحددها عقيدة المجتمع وقيمه وثقافته، وبالتالي، لا تعني الحداثة بالضرورة الأخذ بآخر ما توصل إليه الفكر المعاصر وتبنيه وتطبيقه، بل تعني الاطلاع عليه واستيعابه ثم تحديد الموقف منه وفقاً للمعايير العقائدية والقيمية لذا معيار الحكم على فكرة ما بأنها معاصرة ينبني على فعالية هذه الفكرة في التعامل مع الواقع القائم، وقدرتها على إعطاء حلول ناجحة للمشكلات الحاضرة وإيجابياتها في تنمية المجتمع بطريقة متكاملة ومتوازنة، فإذا اتصفت فكرة ما بتلك المواصفات فهي معاصرة حتى لو كانت قديمة المولد.

وعلى ما تقدم فان مفهوم المعاصرة مفهوم نسبي، بمعنى أنه يختلف باختلاف العقائد والقيم والثقافات التي توجه المجتمعات البشرية. فقد يقبل مجتمع ما فكرة أو مجموعة من الأفكار ولا يرى ذلك محلاً مفهوم المعاصرة، بينما يرفض مجتمعا آخر الأفكار نفسها لأنها غير صالحة للحياة فيه أو لأنها تعتبر مخلة بمنظومة القيم التي تحكمه [41]، [45]، [46].

**المطلب الثاني: أسس ومرتكزات الإصالة والحداثة في الاقتصاد الإسلامي.**

ترتكز أصالة الاقتصاد الإسلامي على أسس متعددة من أبرزها:

**1- الاستخلاف**

يعد الاستخلاف للمال من الأصول الكبيرة والتي بنيت نظرية الاقتصاد الإسلامي عليها، ومقصدها أن الإنسان هو الذي استخلفه الله في الأرض والتي هيأها الباري عز وجل للعباد وسهل لهم العيش عليها لأجل إعمارها والاستفادة من خيراتها. ولذلك حق على الناس تنفيذ مراده سبحانه والتصرف في هذه الأملاك والأموال [10]، ويقول صاحب تفسير الكشاف: (بمعنى أن المال الذي ملكتموه إنما هو ماله سبحانه بإنشائه وخلقه له، إنما ولاكم إياه وخولكم الاستمتاع به وجعلكم خلفاء بالتصرف فيه، فليس هو مالكم في الحقيقة، وأنتم فيه إلا بمنزلة النواب والوكلاء)، وبناء على ما سبق فيمكن القول بأن هذه الأموال هي وسيلة وليست غاية وأن الإنسان مستخلف فيه وفي ذلك يقول الباري عز وجل: (**آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ**)[47]، [48].

إن الملكية المالية مرتبطة بأهداف صادقة في الاقتصاد الإسلامي، وذلك لما له خير للمجتمع وبما فيه رضا الله أولاً وأخيرا، ولها شروط محددة مقيدة بها، لذا وجب عليه أن يحصل عليها بالطرق المشروعة، وأن يستخدمها في ما أحله الله له، وعليه ألا يغفل حق الباري عليه من أموال الصدقات والزكاة للمستحقين مما يسهم في زيادة التنظيم في الدورة الاقتصادية للمجتمع، فقد روى بن حبان البستي والإمام الترمذي في سننه، أن سيد البشر قال لا تزولا قدما العبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع عن عمره في ما أفناه وعن جسده في ما أبلاه وعن علمه ماذا عمل فيه وعن ماله من أين اكتسبه وفي ما أنفقه [49].

**2- العدالة الاجتماعية**

الاقتصاد الإسلامي بني على أسس العدالة وتحقيق التوازن والمعاملة الحسنة للمسلمين وغيرهم على حد سواء، بحيث يسعى بكل أدواته ووسائله إلى تحقيق التوازن والعدل، بهدف قيادة المجتمع إلى الاعتدال، والموازنة في التنمية الاقتصادية دون تفريط أو إفراط، ومثال ذلك موضوع العدالة في توزيع الوارد، فالإسلام حرص على تنمية الأفراد وتنمية مواردهم الاقتصادية ليعيشوا الحياة الطيبة الكريمة المليئة بالإنتاج والإتجار والعمل الصالح الذي يؤتي ثماره في الدنيا الآخرة، وهي حياة ترفع المسلم من الكفاف إلى رفاهية العيش، مما تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة في مجتمع يقضي فيه على مشاكل التخلف والفقر. ومثال أخر على جانب عدل الاقتصاد الإسلامي، فموضوع العدالة في المجتمع، ومن المعلوم في الاقتصاد الإسلامي أن تكافؤ فرص العمل بين أفراد المجتمع الواحد يوفر عرض مناسب وفرص كافية لكل فرد بالدولة، وفي ذلك يشعر المواطن بأنه أخذ النصيب العادل من الخدمات والسلع، وبتحقيق لهذا المطلب تقلص الدولة تفاوت الطبقات، ومنح فرص متساوية بين السكان، الدولة قد تستهدف في الشأن الاقتصادي عن التوجيه للادخار هو استثمار إنتاجي، أو هو إتاحة الفرصة لزيادة الاستهلاك الجماعي الذي يرمي لزيادة إنتاج الدولة الداخلي. ومن نماذج العدل بالاقتصاد الإسلامي هو تكافل المجتمع، والذي ينص على تكاتف وتضامن أفراد المجتمع الواحد بينهم سواء كانوا أفراد

أو كانوا جماعات لأجل تحقيق المساهمات الإيجابية بين أفراد المجتمع الواحد، نحو: رعاية وكفالة الأبناء، أو المساهمة في نشر التعلم والعلم بين شباب المجتمع مما قد يعزز شعور الانتماء العميق بين أبناء المجتمع، وهو الذي يشرع من منبع العقيدة الإسلامية، وقال الباري عز وجل: **(كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ)** [50]، [10].

**3- مبدأ الملكية المزدوجة**

**أولاً:** إن الملكية العامة والخاصة الإنسان في هذه الدنيا هي ملكية اعتبارية ومؤقتة وهذا ما اتفق معظم علماء الاقتصاد الإسلامي عليه، لأن المتصرف الحقيقي لجميع هذه الأشياء والأصول والمخلوقات هو الباري جل وعلا، فهي تجري في مشيئته لأنه المبدع الخالق، قال جل وعلا :(**لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**) [5]، [10].

**ثانياً:** الملكية المزدوجة مبدأ يقره الاقتصاد الإسلامي والذي ينشأ على دمج الملكية العامة مع الملكية (الخاصة) مع ملكية الدولة وهو يعطي لكلٍ حقه، ولذا هو يختلف مع النظام الرأسمالي للملكية الذي يعظم الملكية الخاصة فقط، ويعتبرها مبدأه الأساسي، ولا يتفق مع النظام الاشتراكي الذي يلتزم الملكية العامة، والتي يعتبرها مبدأه العام، فقد روى عن صاحب المسند أحمد بن حنبل وغيره أن النبي الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال: والمسلمون يشتركون في ثلاثةٍ الماء والكلأ والنار [6]، [10]. وبالختام نقول إن الاقتصاد الإسلامي يؤمن بالملكيات سواء الخاصة أو العامة على حد سواء، ويخصص لكل واحد منهجا خاصاً يعمل فيه، حيث أنشأ الاقتصاد الإسلامي نظاما قائما مستقلا يجمع بين النظامين، مبني على الأسس والقواعد الأصولية الفكرية المتينة، متوافقة مع الشرع الإسلامي السمح.

**4- مبدأ حرية الاقتصاد الإسلامي**

للأفراد حرية الاقتصاد في الإسلام وهو أمر مشروع، فللمسلم الحرية في التصرف والتملك بمشاريع الخاصة به، والممارسة لنشاطاته المالية والتجارية ضمن ضوابط شرعية محددة في الكتاب العزيز والسنة المطهرة، ودون أن يتسبب بأذية الناس، وتتيح هذه الحرية للأفراد أن يستمروا الأموال في مباحات التجارة أو الاستثمار ضمن ضوابط شرع الحنيف أو بالادخار وفق طرق مشروعة، وتكون تلك الحرية بذلك هي وسيلة لتحقيق مصالح عامة لكل المجتمع، كما قال الباري جل وعلا: (**وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ**) [7]، [10].

**5- المرتكز الأخلاقي للاقتصاد الإسلامي**

فالاقتصاد الإسلامي يتميز بجوانب أخلاقية إنسانية كما بينا سابقا، بخلاف النظام الاشتراكي أو الرأسمالي الذي همه الحاجات الإنسانية ووسيلة إشباعها بصرف النظر عن السياق الخلقي للتعامل، فالاقتصاد الإسلامي يعتمد على المبادئ والقيم الأخلاقية، ونظرته للمال نظرة خاصة فهو يعد المال ليس غاية بل وسيلة، ويعتبره ميدان للاستخلاف وليس للاستغلال، فالمرتكز الأخلاقي جانب مؤثر في الاقتصاد الإسلامي في العلاقة بين المجتمعات والأفراد، والاقتصاد الإسلامي أساسا يرتكز على مجموعة من المعايير الشرعية والقيم الأخلاقية التي يمتاز بها. كيف لا وقد بعث النبي الكريم محمد عليه الصلاة والسلام لتعزيز هذه القيم وضبطها في المجتمع المسلم يعكس سلوكا منضبطاً اقتصاديا بجوانبه كافة فيحقق النمو والخير للمجتمعات وأفرادها على حد سواء.

عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال: قال النبي عليه الصلاة والسلام: إنما بُعثت لأتمم مكارم الأخلاق أخرجه أحمد في مسنده، وعن عبد الله ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: لما بلغ أبو ذر الغفاري مبعث النبي صلى الله عليه وسلم قال لأخيه أركب إلى هذا الوادي، فاعلم لي علم هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي، يأتيه الخبر من السماء واسمع من قوله تم أئتني، فانطلق أخوه حتى جاءه وسمع من قوله، ثم رجع إلى أبي ذر فقال له: رأيته يأمر بمكارم الخلق وكلاما ما هو بالشعر [8].

**وأما اهم الدلالات التي تتوضح من لفظ الحداثة:**

اختلف المؤرخون في تعريف التحديث فأصبح لكل فرع من العلوم تعريفاً خاصاً به فيرى الاقتصاديون التحديث من خلال استخدام الأنسان للتكنلوجيا للسيطرة على المصادر الطبيعية لزيادة دخل الفرد، في حين يهتم علماء الاجتماع بعملية التمايز والاختلاف بين المجتمعات ودرجة النمو ونوعية التغير ويعني علماء السياسة بمشكلات بناء الدولة وتحديد عناصر التحديث الهدامة، ولكننا سنعطي للتحديث تعريفاً شاملاً.

التحديث: هو الحركة الإيجابية للمجتمع نحو الأمام، أي نحو التقدم والتطور، ويعبر عن التقدم والتطور وفقاً لسرعة التغير الاجتماعي الإيجابي الشامل، أي انتقال المجتمع ككل من حالة تقليدية سابقة الى حالة جديدة مستحدثة لم يألفها من قبل وهي عملية معقدة تستهدف أحداث تغيرات في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية في المجتمع بما يحقق لهذه البلدان الاستقلال السياسي، ويؤدي الى نمو علاقات دولية جديدة تحاول من خلالها هذه البلدان اللحاق بالمجتمعات الغربية المتطورة.

فالتحديث يشير الى محاولة القضاء على جوانب التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتكنلوجي من خلال استخدام ما توصل اليه العلم والتكنلوجيا الحديثة خاصة في المجتمعات الغربية. ويرتبط التحديث بآليات متنوعة ومفاهيم متعددة تتضح في الأنشطة المختلفة بتأثير عوامل داخلية تتمثل في سلوك الأفراد ودرجة وعيهم ورغبتهم الحقيقية في تحديث مجتمعهم أو بمؤسسات حكومية وأهلية تدعوا في أهدافها الى التحديث أو خارجية متمثلة بالتغيرات التي حصلت في العالم الخارجي، فأصبح انتقال المستجدات الفكرية والتقنية بسرعة مذهلة بفعل تطور وسائل النقل والأعلام [51]، [52].

**المطلب الثالث: أهمية الإصالة والحداثة وتأثيرهما في الاقتصاد الإسلامي**

تمثل الأصالة في الاقتصاد الإسلامي منهجية أساسية ترتكز على استمداد مبادئه وقواعده وأهدافه من مصادر التشريع الإسلامي الأساسية، وهي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، مع الاسترشاد باجتهادات الفقهاء والعلماء المسلمين عبر العصور، وتهدف هذه الأصالة إلى بناء نظام اقتصادي يحقق العدالة والكفاءة والتنمية المستدامة، مع الحفاظ على القيم والأخلاق الإسلامية. وفي هذا المطلب نتكلم عن أهمية الإصالة والحداثة في تطوير الاقتصاد عموماً والاقتصاد الإسلامي خصوصا الذي هو مجال بحثي، أقول: تكمن أهمية الأصالة في قدرتها على:

1. تقديم حلول ذاتية للمشكلات الاقتصادية من خلال الانطلاق من مبادئ الشريعة، يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يقدم حلولاً مبتكرة تتناسب مع قيمه وأهدافه.
2. تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي: من خلال منع الممارسات الضارة وتشجيع العدالة والتكافل.
3. الحفاظ على الهوية الإسلامية في ظل العولمة والتحديات الفكرية والاقتصادية المعاصرة.
4. تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة: التي لا تقتصر على الجانب المادي فقط بل تشمل الجوانب الروحية والأخلاقية والاجتماعية.
5. الزكاة كأداة للتطهير والنماء: اعتبار الزكاة ركناً أساسياً وفريضة مالية ذات أبعاد تعبدية واجتماعية واقتصادية، تهدف إلى إعادة توزيع جزء من الثروة على المستحقين وتحفيز الاستثمار.
6. الأخلاق في المعاملات: التأكيد على أهمية الصدق والأمانة والوفاء بالعقود والبعد عن الغش والاحتكار والخداع في كافة الأنشطة الاقتصادية.
7. مظاهر الأصالة في المعاملات المالية الإسلامية.
8. تتجلى الأصالة في العديد من المعاملات والأدوات المالية الإسلامية، مثل: المشاركة والمضاربة وهي عقود تقوم على تقاسم الربح والخسارة بين أطراف العقد، مما يعكس مبدأ العدالة وتحمل المخاطر المشتركة.
9. المرابحة والإجارة والاستصناع والسلم وهي صيغ تمويلية بديلة للتمويل القائم على الفائدة وتعتمد على بيع وشراء الأصول والخدمات.
10. الصكوك الإسلامية: وهي أوراق مالية تمثل حصصاً شائعة في ملكية أصول موجودة أو منافع أو خدمات، وتعتبر بديلاً للسندات التقليدية[57-53] .

---

أما أهمية التحديث الاقتصادي: فهو مفهوم يشير إلى عملية تحول المجتمع من اقتصاد تقليدي أو أقل تطورًا إلى اقتصاد حديث أكثر تطورًا، مع التركيز على زيادة الإنتاجية، وتطبيق التقنيات الجديدة، وتعزيز التنافسية. وتعد نظرية التحديث أن المجتمعات تتطور مع تبني ممارسات أكثر حداثة، مما يؤدي إلى زيادة ثراءها وقوتها، وتحسن مستوى معيشة مواطنيها.

**أبعاد التحديث الاقتصادي:**

يشمل التحديث الاقتصادي مجموعة واسعة من التغييرات، بما في ذلك:

1. التكنولوجيا: تبني التقنيات الحديثة في الإنتاج والخدمات، مثل استخدام الكمبيوتر والاتصالات والإنترنت.
2. الإدارة: تطبيق أساليب إدارة حديثة في الشركات والمؤسسات.
3. التعليم والتدريب: تطوير التعليم والتدريب لضمان وجود قوة عاملة مؤهلة.
4. البنية التحتية: تطوير البنية التحتية، مثل الطرق والمواصلات والاتصالات .
5. القطاعات الاقتصادية: تحول من قطاعات اقتصادية تقليدية إلى قطاعات اقتصادية حديثة، مثل قطاعات الخدمات والتقنية.

**الأهداف الرئيسية للتحديث الاقتصادي:**

1. زيادة الإنتاجية: رفع مستوى الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية
2. تعزيز التنافسية: تمكين الشركات والمؤسسات من المنافسة في الأسواق العالمية .
3. ايجاد فرص عمل: توفير المزيد من فرص العمل ذات الأجور الجيدة .
4. تحسين مستوى معيشة المواطنين: تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال زيادة الدخل وخلق بيئة اقتصادية مستقرة -57] .61]

**الخاتمة**

وفي نهاية البحث توصلت إلى نتائج أهمها:

1- لا تعني الأصالة الجمود أو الانغلاق على الماضي، بل هي الانطلاق من ثوابت عقائدية وتشريعية راسخة لتوجيه النشاط الاقتصادي.
2- إنها تمثل الهوية الذاتية للاقتصاد الإسلامي التي تميزه عن النظم الاقتصادية الوضعية الأخرى.
3- تقديم حلول ذاتية للمشكلات الاقتصادية من خلال الانطلاق من مبادئ الشريعة.
4- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال منع الممارسات الضارة وتشجيع العدالة والتكافل.
5- تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي لا تقتصر على الجانب المادي فقط بل تشمل الجوانب الروحية والأخلاقية والاجتماعية.
6- التحديث الاقتصادي عملية تحول المجتمع من اقتصاد تقليدي أو أقل تطورًا إلى اقتصاد حديث أكثر تطورًا.
7- التركيز على زيادة الإنتاجية، وتطبيق التقنيات الجديدة، وتعزيز التنافسية .
8- تبني التقنيات الحديثة في الإنتاج والخدمات، مثل استخدام الكمبيوتر والاتصالات والإنترنت .
9- القطاعات الاقتصادية: تحول من قطاعات اقتصادية تقليدية إلى قطاعات اقتصادية حديثة، مثل قطاعات
10- ومن الجوانب الإدارية تسعى الحداثة الى تطبيق أساليب إدارة حديثة في الشركات والمؤسسات .

**المصادر**

[1] محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام: بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، في مكة المكرمة، 1976م.
[2] توفيق الازرق، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه، تركيا – انقرا.
[3] أشرف محمد دوابه، الاقتصاد الإسلامي، مدخل ومنهج ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1431هـ - 2010م.
[4] نورالدين علي بن احمد السمهودي، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، دار الكتب العلمية – القاهرة.
[5] القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية (2).
[6] ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم بشرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، دار ابن الجوزي، ط3، 2018م.
[7] القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية (157).
[8] صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير – دمشق – بيروت، ط5، 2020م.
[9] القرآن الكريم، سورة الملك، الآية (15).
[10] خصائص الاقتصاد الإسلامي، محمد سعيد محمد مرشد، بحث في مجلة جامعة الأزهر- القاهرة.
[11] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (168).
[12] القرآن الكريم، سورة النحل، الآية (114).
[13] رفعت السيد العوضي، النظرية الاقتصادية الإسلامية، دار السلام – القاهرة، ط1، 2017م.
[14] رفعت السيد العوضي، الوسطية الاقتصادية في الإسلام، دار السلام – القاهرة، ط1، 2017م.
[15] محمد رواس قلعه جي، مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية، طبعة دار النفائس، بدون ذكر سنة النشر.
[16] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (143).
[17] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (279).
[18] السنن، ابن ماجة القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار النوادر - دمشق، ط1، 2013م.
[19] خزعل البيرماني، التاريخ الاقتصادي، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد 1968م.
[20] محمد شوقي الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، ندوة المنهجية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة بتاريخ الأحد 10 ربيع الأول 1422هـ - الموافق الأول من تموز 2001م.
[21] جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بدون ذكر الطبعة، 1982م.
[22] علي بن محمد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، دار الفضيلة – القاهرة.
[23] إبراهيم مذكور، المعجم الوجيز، معجم اللغة العربية بدون ذكر الطبعة وعام النشر.
[24] رجب عبد الجواد إبراهيم، معجم المصطلحات الإسلامية، في المصباح المنير، كلية الآداب – جامعة حلوان – القاهرة، 2002م.
[25] محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الحديث – القاهرة، 2008م.
[26] القرآن الكريم، سورة الصافات، الآية (64).
[27] القرآن الكريم، سورة إبراهيم الآية (24).
[28] محمد بن مكرم الأفريقي، دار المعارف – القاهرة ط1، بدون ذكر عام الطبع.
[29] محمد عمارة، معجم المصطلحات بين الغرب والإسلام، نهضة مصر للطباعة والنشر، 1938م.
[30] علاء الدين الزاكي، وسائل الدعوة بين الإصالة والمعاصرة، دراسة دعوية، 2008م.
[31] أنور الجندي، المعاصرة في إطار الإصالة، دار الصحوة – القهارة، ط1، 1987م.
[32] محمد عبد الجابري، التراث والحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ط1، 1991م.
[33] عبد الرحمن الندوي، خصائص الإصالة في الفقه الإسلامي، دراسات الجامعة الإسلامية، شينا غونغ، 1984م .
[34] أكرم ضياء العمري، التراث والمعاصرة، سلسلة فصلية تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ط1، 1984م.
[35] محمد عمارة، أزمة الفكر الإسلامي المعاصر، دار الشرق الأوسط، بدون ذكر الطبعة وسنة النشر.

[36] حسن حنفي، الدين والتحرر الثقافي، منتدى مكتبة الإسكندرية، ط1، 1981م.
[37] محمد ابن احمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام العرباوي، دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة، دون ذكر الطبعة وعام الطبع، مادة (حدث).
[38] درقاوي كلتوم، محاضرات في الحداثة في الأدب، بحث بجامعة حسيبة بن بوعلي – الجزائر، 2021م.
[39] يوسف الخال، المذاهب الأدبية والنقدية عند العرب والغربيين.
[40] يوسف الخال، الحداثة في الشعر.
[41] حمدان عبد الله الصوفي، مفهوم الإصالة والمعاصرة وتطبيقاته في التربية الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية، 1416هـ.
[42] طارق البشري، ملاحظات منهجية حول موضوع التجديد في الفقه الإسلامي، مجلة الاجتهاد، بيروت - لبنان، العدد9، العام 3، 1990م.
[43] عمر عبيد حسنة، مقدمة كتاب: (أزمتنا الحضارية في ضوء سنة الله في الخلق)، لأحمد محمد كنعان، مكتبة الأمة – قطر، ط1، 1411هـ.
[44] يوسف القرضاوي، الثقافة العربية بين الإصالة والمعاصرة، مجلة المجتمع، جمعية الإصلاح الاجتماعي – الكويت، العدد 1084 – 1096، 1414هـ.
[45] يوسف القرضاوي، الفقه الإسلامي بين الإصالة والتجديد، تحقيق: أ.د. عبد الله محمد الجبوري، دار النفائس – الأردن.
[46] محمد أكرم خان، ما هو الخلل في الاقتصاد الإسلامي (تليل الحالة الراهنة المحطات المستقبلية)، ترجمة وتعليق: عمر السيد علي حصين، ط1، بيروت – لبنان، 2019م.
[47] القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية (7).
[48] جار الله عمر بن محمد الزمخشري، تفسير الكشاف، دار المعرفة – بيروت – لبنان.
[49] كتاب السنن، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت 297هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
[50] القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية (110).
[51] خميس ادهام حميد، التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة مداد الآداب – كلية الآداب - الجامعة العراقية – بغداد العراق، العدد4، 2022م.
[52] غالب بن علي عوجي: المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها، المكتبة العصرية الذهبية، جدة – المملكة العربية السعودية، ط1، 2006م.
[53] محمد بن احمد المعروف بالخطيب الشربيني، المغني المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تحقيق محمد عوض، عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط6، 2020م.
[54] محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الشهير بابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط6، 2020م.
[55] عبد الله ابن احمد بن محمد موفق الدين المعروف بان قدامة المقدسي، المغني شرح مختصر الخرقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب – الرياض – المملكة العربية السعودية، 20210م.
[56] سفيان بن قديدح، النظام الاقتصادي الإسلامي ودوره في تعزيز التكافل الاجتماعي، مجلة التنويع الاقتصادي، 2023م.
[57] عمر بن صالح المحيسن، دور الاقتصاد الإسلامي في تحقيق مقاصد الشريعة، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 19، 2024م.
[58] وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر المعاصر، دمشق – سوريا، 2002م.
[59] موسى بن علي بن احمد الصيرفي، آثار التحديث على الفكر الإسلامي، مجلة كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، العدد2: 2023م.
[60] عبد السلام ياسين، الإسلام والحداثة، دار آفاق، ط1، 2000م.
[61] عبد الله بن سليمان المنيع، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، المكتب الإسلامي - مكة المكرمة، ط1، 1996م.